

دراسة تحليلية للنظم الانتخابية المطبقة في العالم

أ. عمار بوجلal

جامعة الأمير عبد القادر

عرف العالم أربعة نظم انتخابية رئيسية لا يتسع المجال لتغطيتها كلها
ويكفيها الاقتصار على أهمها. وهذه النظم الانتخابية تشمل الأشكال الآتية:

- الانتخاب المباشر والانتخاب غير المباشر،
- الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة،
- الانتخاب بالأغلبية ونظام التمثيل النسبي،
- نظام تمثيل المصالح والمهنة.

وترمي النظم الانتخابية بصفة عامة إلى تحقيق بعض الأهداف والمزايا
الهامة التي يمكن أن تشمل الرغبة في تحقيق العدالة والفعالية وإيجاد نوع من
المساواة بين الأحزاب السياسية، وبين المرشحين للمناصب الحكومية. كذلك
قد تهدف النظم الانتخابية المعتمدة إلى تحقيق الاستقرار السياسي المطلوب
للبلد. غير أن هذه الأهداف قد تكون متناقضة ولا يمكن تحقيقها في آن واحد.
فالنظام الذي يساعد على تكوين أحزاب قليلة العدد، متجانسة ومتماسكة قد
يكون غير عادل بل وجائرا بالنسبة للأحزاب الصغيرة. فنظام التمثيل النسبي
مثلا رغم أنه يساعد الأحزاب الصغرى ويعطيها فرصا للفوز بمقاعد برلمانية أو
محلية إلا أنه، من جهة أخرى، لا يساعد في إيجاد أغليات برلمانية وتحقيق
الاستقرار الحكومي المطلوب.¹

الانتخاب المباشر والانتخاب غير المباشر

تتحقق طريقة الانتخاب المباشر عندما يقوم الناخبون بانتخاب أعضاء البرلمان، أو رئيس الدولة، بشكل مباشر وبدون واسطة أشخاص آخرين ينوبون عنهم. وفي الانتخاب المباشر تنتهي العملية الانتخابية في مرحلة واحدة.

وعلى النقيض من ذلك، يوصف الانتخاب غير المباشر إذا تمت عملية الانتخاب على درجتين أو أكثر، بحيث تنتهي مهمة الناخبين عند انتخاب مندوبين يقومون باختيار أعضاء المجلس التشريعي من بين المرشحين للانتخاب.

ويستند أنصار الانتخاب غير المباشر إلى حجج أهمها أن العملية الانتخابية، خلال المرحلة الثانية أو الثالثة، تتم على أيدي أناس يتمتعون بقدر عال من المعرفة والخبرة يمكنهم من اختيار الأصلح لقيادة الأمة وتولي شؤونها بعكس الوضع لو اقتصرَت العملية الانتخابية على دور المواطنين العاديين.

كذلك يعتقد البعض أن الانتخاب غير المباشر يتلاءم ووضع المجتمعات حديثة العهد بالنظام الانتخابي والتي يعاني مواطنوها من مشكلة الأمية وانعدام الوعي الاجتماعي والسياسي اللذان يساعدان في نجاح الانتخابات وإثبات سلامتها وشفافيتها.

كذلك يستعمل نظام الانتخاب غير المباشر في انتخاب رئيس الدولة، مثل ما كان يحدث في فرنسا قبل عام 1962، أو كما هو مطبق في الولايات المتحدة منذ ظهور الدستور الحالي سنة 1787.

لكن الأصوات المعارضة لهذه الحجج المقدمة في تأييد نظام الانتخاب

دراسة تحليلية للنظم الانتخابية المطبقة في العالم..... أ. عبد بوجللال

غير المباشر ترى أن الانتخاب المباشر هو النموذج الأقرب للنظام الديمقراطي لأنه يسمح للشعب أن يختار ممثليه دون واسطة أحد. كذلك يقول المؤيدون لنظام الانتخاب المباشر، الذي يتم على مرحلة واحدة، بأن هذا النظام يمكن الشعب من الاضطلاع بمسؤولياته في اختيار أعضاء الجهاز التشريعي أو التنفيذي، وهذا يضعف من دور الأحزاب في اختيار ممثلي الشعب.

كما يضيف أنصار الانتخاب المباشر بأن هذا النظام الانتخابي يرفع من المشاركة الشعبية في الحياة السياسية ويزيد من حماس الجماهير تجاه القضايا العامة ويشجعها على الإقبال على صناديق الاقتراع.

إن هذه المزايا وغيرها جعلت الكثير من الدول تقبل على تبني نظام الانتخاب المباشر، باستثناء تلك الدول التي لها خصوصيات تاريخية وأوضاع دستورية لا تسمح لها بالعدول عن نظامها الانتخابي غير المباشر. فالولايات المتحدة، مثلاً، التي ارتبط نظامها الدستوري بالانتخاب غير المباشر لا يمكنها العدول عنه بسهولة لأن الدويلات الصغرى في الاتحاد الفيدرالي تخشى فقدان السيطرة والذوبان في الدويلات الكبرى.

الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة

يستعمل كذلك مصطلحي "الاقتراع الفردي و الاقتراع اللائحي" للتعبير عن مصطلحي "الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة". الانتخاب الفردي يعني أن ورقة الانتخاب أو التصويت لا يجوز أن تحمل سوى اسم شخص واحد بالنسبة للدائرة الانتخابية التي يجب أن تكون صغيرة أيضاً كما هو معمول به في البلدان التي تأخذ بهذا النمط الانتخابي. فالدولة تقسم إلى عدد من الدوائر الانتخابية الصغيرة يتناسب وعدد الممثلين الذين يتعين انتخابهم

دراسة تحليلية للنظم الانتخابية المطبقة في العالم..... أ. عمار بوجللال

للمجلس التشريعي. وهذا يعني أن الدائرة الانتخابية تقتصر على ممثل واحد، وأن الناخب لا يسمح له بأن ينتخب أكثر من مرشح واحد. أما في الاقتراع اللائحي، أي الانتخاب بالقائمة، فيصوت الناخب على قائمة من المرشحين المنتمين لحزب معين أو لجماعة من المرشحين الأحرار. وقد يتخذ نظام الانتخاب بالقائمة عدة أشكال أو صور. فقد يطبق نظام القائمة المغلقة حيث لا يسمح للناخبين بإدخال أي تغيير على الأسماء المكتوبة بالقائمة، أي لا يسمح لهم بحذف بعضها من القائمة؛ وقد يطبق نظام المزج بين القوائم الذي يسمح للناخبين إدخال تعديل على القوائم الانتخابية، بل ويمكن للناخب أن يشكل قائمة من مرشحين مسجلين في قوائم مختلفة. وهذه الأشكال التي يتخذها الاقتراع اللائحي يمكن تفصيلها في الآتي:

أ- الانتخاب اللائحي مع القوائم المغلقة Listes bloquées

إلزام الناخب في هذه الصورة بالتصويت لصالح إحدى القوائم المرشحة دون إعطائه الحرية في إدخال أية تغييرات عليها، بحيث لا يعيد ترتيب الأسماء المكتوبة على القائمة.

ب- الانتخاب اللائحي مع التفضيل: Vote préférentiel يسمح

لِلناخب في هذا الشكل الانتخابي أن يعيد ترتيب الأسماء المتضمنة في القائمة على عكس نظام القوائم المغلقة الذي يعتمد على إرادة الحزب صاحب القائمة في كتابة الأسماء وترتيبها.

ج- الانتخاب اللائحي مع الخلط بين القوائم: وفي هذا الشكل

الانتخابي تتسع حرية الناخب في كيفية التصويت، فهو لا يكون له الحق في تغيير ترتيب الأسماء بل يمكنه القيام بتكوين قائمة خاصة به يختارها من بين

دراسة تحليلية للنظم الانتخابية المطبقة في العالم..... 1. عبد بوجللال

الأسماء المرشحة بالقوائم المختلفة.²

و هكذا يتضح أن الاقتراع على أساس اللائحة يثير جملة من القضايا يتعلق معظمها بحرية الاختيار الممنوحة للناخب. هل يتوجب على الناخب أن يصوت على اللائحة بأكملها أم يسمح له بأن يشطب اسما أو أكثر إن رغب في ذلك؟ إن الحلول المقترحة لحل هذه الإشكالات، كما يرى الأستاذ André Hauriou، تتوقف على الرغبة في تأكيد إما حرية الاختيار لدى الناخب وإما المحافظة على تماسك الأحزاب.³

وبالنسبة للمفاضلة بين مزايا كل من الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة يورد أنصار نظام الانتخاب بالقائمة الحجج الآتية:

1. إن اتساع الدائرة الانتخابية في نظام الانتخاب بالقائمة يعطي الاستقلالية للممثلين ويحررهم من ضغط الناخبين ويقلل من العلاقات الشخصية بين الطرفين مما يجعل الانتخاب يرتبط بالبرامج والسياسات والخطط الحزبية ويتعدى عن العلاقات الشخصية والمصلحية.
2. إن تحرير الممثلين من الارتباط بناخبهم والقضايا المحلية يجعلهم يولون أهمية كافية للقضايا الوطنية ويبعد الصراع الحزبي والسياسي عن القضايا المحلية والمسائل الهامشية.
3. إن الانتخاب بالقائمة يساهم في ترقية شفافية الانتخابات ويبعدها عن وسائل الضغط والتشويه مثل الضغط عن الناخبين والرشوة وغيرها.
4. يساهم الانتخاب بالقائمة في جعل المواطن أو الناخب يولي عناية خاصة للقضايا السياسية الوطنية، وبالتالي التشجيع على الإقبال على

دراسة تحليلية للنظم الانتخابية المطبقة في العالم..... أ. عمار بوجلال

صناديق الاقتراع يوم التصويت. ذلك أن الناخب قد يشعر بأنه لا ينتخب على مجرد أفراد بل أنه يساهم في تحديد القضايا المصيرية للبلد، ويشارك في تحديد الأولويات و السياسات والقضايا المختلفة.⁴

وبما أن لكل من نظامي الانتخاب بالأغلبية والانتخاب الفردي مزايا وعيوب فقد تتردد الدولة في تطبيق أي من هذين النظامين. ففرنسا مثلاً تبنت نظام الانتخاب بالقائمة في سنة 1875، ثم تخلت عنه لصالح تطبيق نظام الانتخاب الفردي في سنة 1889، ورجعت مرة ثانية للأخذ بنظام القائمة سنة 1919 ثم عدلت عن ذلك وتبنت نظام الانتخاب الفردي سنة 1927، وفي سنة 1946 عادت إلى تطبيق نظام الانتخاب بالقائمة. أما دستور 1958 فقد نص على أن انتخاب أعضاء الجمعية الوطنية سيتم وفقاً للانتخاب العام المباشر، وأن انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ يكون عن طريق الانتخاب غير المباشر. لكن الدستور لم يوضح عما إذا كان الانتخاب سيكون وفقاً للنظام الفردي أم النظام اللاتحي.⁵

الانتخاب الأكثرى والانتخاب على أساس التمثيل النسبي

يطلق أحياناً على هذين النمطين من الاقتراع العام اصطلاح "نظام الانتخاب بالأغلبية ونظام التمثيل النسبي". وإذا كانت أغلب الدول قد أخذت بنظام الأغلبية في وقت سابق، فإن ذلك يعني أن هذا النظام كان يعتبر الأفضل في نظر واضعي دساتير تلك البلدان وقوانينها. لكن تراجع بعض تلك الأنظمة عن تطبيق ذلك النظام والأخذ بدله بنظام التمثيل النسبي يعني أن لكل نظام مزايا وعيوب. من جهة أخرى يعتمد التمييز بين النظامين على عدد الأصوات اللازم الحصول عليها للفوز بالمقاعد المتنافس عليها.

الانتخاب الأكثرى

يسود نظام الأغلبية تقريبا في كل البلدان التي خضعت للتاج البريطاني في مراحل معينة من تاريخها حيث يطبق هذا النظام ببريطانيا، الولايات المتحدة، كندا، استراليا، والهند. كذلك تبنت فرنسا نظام الأغلبية منذ 1958 نظرا لظروفها الخاصة والمتمثلة في عدم الاستقرار الحكومي الذي اتصفت به الحياة السياسية خلال عهدي الجمهورية الثالثة والرابعة.

يقصد بالانتخاب الأكثرى، أو نظام الأغلبية، إعطاء مجموع المقاعد الشاغرة أو المتنافس عليها للمرشحين الحاصلين على أكبر عدد من الأصوات. وهذا النظام يمكن أن يتم في شكل دورة واحدة حيث تعطى المقاعد الشاغرة مباشرة للذين يحوزون على أغلب الأصوات، أو يتم في دورتين. ففي نظام الدورة الواحدة يفوز المرشح أو المرشحون الذين يحصلون على أغلبية الأصوات مهما كانت نسبة الأصوات المحصل عليها (أي بالأغلبية النسبية أو البسيطة). أما في نظام الدورتين فلا يمنح الفوز للمرشحين في الدورة الأولى إلا إذا حصلوا على الأغلبية المطلقة، أي الحصول على نسبة خمسين في المائة زائد واحد (50% + 1). إضافة إلى ذلك فقد يشترط للفوز بالانتخابات في أول دورة، كما هو معمول به في فرنسا، حصول المرشح أو المرشحين على ربع أصوات الناخبين المسجلين على الأقل. وفي الدورة الثانية يكفي الفوز بالمقاعد الشاغرة حصول المرشحين على الأغلبية النسبية.

ومن المزايا التي يمكن أن يحققها نظام الأغلبية البساطة والوضوح والمساعدة في تشكيل أغليات برلمانية متلاحمة، متماسكة، وقوية يكون بإمكانها خلق حكومات متجانسة وموحدة تضيف على نظام الحكم طابع

دراسة تحليلية للنظم الانتخابية المطبقة في العالم..... أ. عبد بوجللال

الاستقرار والثبات مما يساعد في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وغيرها. لكن من ناحية أخرى انتقد نظام الأغلبية بأنه يتسبب في خلق أنظمة برلمانية متصلبة ومتعالية قد تستهين بالمعارضة وتسيء إلى الأقليات، ومن ثمة قد يؤدي الأمر إلى إفساد النظام النيابي ككل. وبهذا الصدد يقول الدكتور نعمان أحمد الخطيب أن استبداد البرلمان يتأتى "من خلال عدم وجود معارضة متوازنة له بسبب كثرة المقاعد التي يحصدها حزب الأغلبية في البرلمان بفضل نظام الأغلبية. مما يجعل العملية التشريعية حكرا على الحزب القوي الذي يعبر نظريا عن إرادة الأمة وتقرير مصيرها دون حساب لرأي المعارضة أو الأقلية".⁶ لكن هذا الرأي يحتاج، في نظري، إلى بعض التعليق إذ لا يمكن رفض نظام الانتخاب بالأغلبية أو تجريدته من كل ميزة خاصة وأن نجا عته لا يمكن إخفاؤها أو الاستهانة بها كما أثبتت التجارب في بلدان عديدة أهمها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. فالنظام البريطاني لم يستهين بالمعارضة ولم يهملها بل أشركها في الحكم وأخذ برأيها بصفة دائمة و بصورة عامة، وهذا في رأيي يعتبر أحد أسباب نجاح النظام البريطاني العريق واستمراره عبر التاريخ وتمكينه من الثبات والاستقرار رغم الهزات التي مر بها، خاصة أثناء الحريين العالميتين الأولى والثانية.⁷

الاقتراع النسبي

أما الاقتراع النسبي فيساعد الأحزاب الصغرى أو المرشحين الأحرار في الفوز بالانتخابات والحصول على مقاعد برلمانية أو محلية. يعتبر نظام التمثيل أو الاقتراع النسبي من الأنظمة الانتخابية التي حظيت بالتحليل والدراسة من جانب الباحثين في عدد من الأقطار. فقد اهتم الباحثون بكيفية تحليل وحساب

النتائج وعلاقة النظام بالتعددية السياسية والنظام الحزبي. كذلك لم يهمل الباحثون تحديد العيوب والمزايا التي قد ينطوي عليها هذا النظام الانتخابي. فبعض الباحثين يرون أن نظام الاقتراع النسبي يعتبر من أقرب الأنظمة الانتخابية للديمقراطية والأكثر تدعيماً لها، لأنه يفسح المجال لأغلبية شرائح المجتمع لتشكيل أحزاب سياسية ودخول المنافسة الانتخابية وإمكانية الحصول على مقاعد في البرلمان. ولذلك يدافع البعض عن هذا النظام الانتخابي بأنه يضمن لكل حزب عدداً من المقاعد يتطابق مع عدد الأصوات التي أحرز عليها خلال الانتخابات. كذلك يذكر أن نظام الاقتراع النسبي يحول دون ظهور برلمانات "استبدادية" لأن وجود "معارضة قوية" تتمثل في الأحزاب المتعددة الأخرى يمنع تطور أو ظهور مثل هذه السليبات. كذلك يضيف البعض أن نظام الاقتراع النسبي يشجع على تكاثر الأحزاب السياسية ويحافظ على استمرار الموجودة منها وبقائها (وكان هدف الأنظمة هو التشجيع على تكاثر الأحزاب ربما لأكل أموال الشعب بالباطل). والحجة الأخيرة التي يضيفها أنصار هذا النظام الانتخابي هي أنه يشجع الناخبين على ممارسة حقوقهم الانتخابية وعدم التردد في الذهاب إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم يوم الانتخاب، ذلك أنهم يحسون بعدالة هذا النظام الانتخابي وتقديره لكل صوت يدلي به الناخب.⁸

ومن ناحية أخرى يعطي هذا النمط الإقتراعي كل لائحة عدداً من المقاعد يتناسب وعدد الأصوات التي حصلت عليها هذه اللائحة. ولتوضيح الفرق بين نظامي الإقتراع اللائحي والإقتراع النسبي نسوق المثال التالي. لنفترض أن منطقة تنتخب نواباً ويوجد بها 90000 صوت. ولنفترض أن هناك لائحتان تتنافسان على أصوات الناخبين، إحداهما (اللائحة أ) حصلت على ستين ألف صوت، والأخرى (اللائحة ب) حصلت على ثلاثين ألف صوت. في الاقتراع

اللائحة العادي البسيط تحصل اللائحة (أ) على كل المقاعد المخصصة لتلك الدائرة الانتخابية ولتكن ستة (6) مقاعد. أما اللائحة (ب) فلا تفوز بأي مقعد على الرغم من حصولها على 30000 صوت. أما في التمثيل النسبي فتحصل اللائحة (أ) على أربعة (4) مقاعد وتحصل اللائحة (ب) على مقعدين (2) اثنين.

لكن رغم بساطة التمثيل النسبي الظاهرة إلا أنه معقد في واقع الأمر. وهذا بسبب وجود عدد من اللوائح المتنافسة و بسبب صعوبة تنسيب الأصوات إلى المقاعد. فعادة ما تستعمل إما طريقة "الحاصل" وإما طريقة "العدد المطرد"⁹. والحاصل الانتخابي هو الناتج بعد التصويت وبعد قسمة عدد الأصوات المعلنة على عدد المقاعد المخصصة لكل منطقة. وتفوز كل لائحة بعدد من المقاعد يساوي عدد مرات "الحاصل الانتخابي". أما "الرقم المطرد" فهو عدد متفق عليه سلفا وواحد في كل المناطق. وتفوز كل لائحة بعدد من المقاعد يتناسب وعدد مرات تكرار هذا العدد أو الرقم المطرد.

تنسيب البقايا في نظام الانتخاب النسبي

إن مسألة تنسيب البقايا تتطلب تفكيراً جاداً نظراً لاختلاف وتنوع الحلول الممكنة. وهنا تتبع إما طريقة جمع البقايا على أساس الوطن بأكمله ، أو طريقة جمع البقايا في كل منطقة على حدة. ويقصد بجمع البقايا على المستوى الوطني جمع كل الأصوات الغير مستعملة التي تحصل عليها أي حزب من الأحزاب في كل مناطق الوطن. ويقسم هذا الرقم على حاصل مستخلص من قسمة مجموع الأصوات غير المستعملة التي حصلت عليها كل الأحزاب ، بما في ذلك القوائم الحرة، على عدد المقاعد الشاغرة. وهذه الطريقة تحقق ما

دراسة تحليلية للنظم الانتخابية المطبقة في العالم..... 1. عماد بوجلال

اصطلح علي تسميته "بالتمثيل النسبي المتكامل" وهي أسلوب يشجع على تزايد عدد الأحزاب في الساحة السياسية لأنه يساعد الأحزاب الصغيرة في الحصول على مقاعد عن طريق تجميع الأصوات التي يحصل عليها الحزب عبر كافة المناطق المختلفة.

وأما طريقة تنسيب البقايا على المستوى المحلي فتتم وفقا لثلاث

أساليب:

1. أسلوب "البقايا الكبرى" الذي يمنح المقاعد الباقية للحزب الذي حصل على أكبر عدد من الأصوات الغير مستعملة. وهذا الأسلوب يلائم الأحزاب الصغرى بصفة أساسية والذي يمكنها من جمع عدد من الأصوات يكفيها للفوز ببعض المقاعد، الأمر الذي لم يكن ممكنا لو جمعت تلك الأصوات التي حصل عليها الحزب في كل منطقة أو دائرة انتخابية بصفة مستقلة.

2. أسلوب "المعدل الوسطي الأقوى" الذي يعتبر معقدا نسبيا زيادة على أنه قد يحابي الأحزاب الكبرى كما تكشف التطبيقات في كل بريطانيا وأمريكا بصفة خاصة. ومضمون هذا الأسلوب هو تقسيم مجموع عدد الأصوات التي حصل عليها كل حزب على عدد المقاعد التي سوف يحصل عليها لو أعطي المقعد أو المقاعد المتبقية - أي المقاعد التي لم توزع بعد على مستوى الدائرة الانتخابية. وتقارن المعدلات التي يحصل عليها كل حزب وينال المقاعد المتبقية الحزب الذي يحصل على "المعدل الوسطي الأقوى".

3. وتستعمل بعض البلدان، مثل بلجيكا، أسلوبا من ابتكار عالم الرياضيات هوندت في المعدل الوسطي الأقوى. وهذه الطريقة تساعد في معرفة

دراسة تحليلية للنظم الانتخابية المطبقة في العالم..... أ. عبدوجللال
نتائج الانتخابات التي تعتمد على التمثيل النسبي بشكل ميسر، وذلك بإتباع
الخطوات الآتية:

1. القيام بتقسيم عدد الأصوات التي حصل عليها كل حزب أو
حصلت عليها كل لائحة على واحد (1) ثم على اثنين ثم على ثلاثة... الخ أي
إلى نهاية عدد اللوائح.

2. القيام بتصنيف نتائج القسمة حسب الترتيب التنازلي تبعا لعدد
المقاعد الشاغرة.

3. ويسمى الرقم الحاصل الأخير المرتبط بعدد المقاعد الشاغرة
"المخرج المشترك". ولمعرفة عدد المقاعد التي سيحصل عليها كل حزب أو
لائحة نقوم بقسمة مجموع عدد الأصوات التي حصل عليها الحزب أو اللائحة
على المخرج المشترك، والحاصل الناتج يساوي عدد المقاعد التي ستمنح
للحزب أو اللائحة (من بين المقاعد الشاغرة المتبقية).¹⁰

تقدير مزايا وعيوب نظام التمثيل النسبي

إن أية دراسة موضوعية لنظام انتخابي معين يجب أن تأخذ في الاعتبار
مزاياء وعيوبه السياسية وإذا ما راجعنا الدراسات الجادة التي تناولت نظام
التمثيل النسبي Proportional representation وجدنا أنها غالبا ما ترجح
كفة المزايا على السلبيات. إضافة إلى ذلك هناك من يقيم نظام التمثيل النسبي
من وجهة نظر سياسية بحة. وبصفة إجمالية يمكن حصر الانتقادات التي وجهت
لهذا النظام كما يلي:

1. يؤدي نظام التمثيل النسبي (PR) إلى خلق تحالفات غير مستقرة

دراسة تحليلية للنظم الانتخابية المطبقة في العالم..... أ. عبد بوجلjal

ويتسبب في انسداد عمل الجهاز التشريعي.

2. أنه يمنح الأحزاب السياسية الصغرى سلطة أكثر مما تستحق.

3. أنه يعرض النظام السياسي للتفتت.

4. أنه يتسبب في ارتفاع تكاليف الحملة الانتخابية.

5. يتميز هذا النظام بالتعقيد وبالتالي قد يتسبب في إرباك الناخبين وتغليطهم.

6. أنه نظام يرهق عمل الإدارة ويزيد في تعقيداتها، وبالتالي يرفع من تكلفة الانتخابات.

7. أنه نظام يتطلب التصويت لصالح القوائم الحزبية بدل التصويت لحساب الأفراد (PR requires votes for party slates rather than individual candidates)¹¹

أما المدافعون عن نظام التمثيل النسبي، وهم أكثرية، فيردون على هذه الانتقادات بحجج أكثر منطقية وإقناعا. فبالنسبة لمسألة عدم الاستقرار الحكومي الناتج عن وجود أحزاب سياسية عديدة في البرلمان، كما حدث في فرنسا طيلة عهدي الجمهورية الثالثة والرابعة (1875-1940، 1946-1958)، فيرى هؤلاء الكتاب أن تلك المسألة يمكن إيجاد حل لها عن طريق تشكيل تحالفات حزبية، وهذا ما يحدث غالبا في تلك البلدان التي يتصف نظامها الحزبي بالكثرة والتعددية. لكن الانتقادات المعارضة لهذا النظام الانتخابي ترى أن هذه التحالفات الحزبية غالبا ما تكون هشة وعادة ما تنتهي بالتفكك وخلق أزمة حكومية نتيجة الصراع حول القضايا السياسية المختلفة. هذه الآراء المعارضة

عادة ما يستدل أصحابها بالنظام الإيطالي الذي تعاقبت على حكمه العديد من التحالفات الحزبية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. لكن المسألة، برأيي، لا تخص إيطاليا وحدها بل تعني العديد من الدول من بينها تركيا وإسرائيل و الهند، مؤخرا، والجزائر وغيرها.

وبخصوص الرد على هذه الانتقادات يرى Douglas J. Amy أن تلك الملاحظات حول مسألة هشاشة التحالفات الحزبية نوعا ما صائبة لكن مبالغ فيها، فهي ليست ظاهرة عامة و موجودة في كل البلدان التي تأخذ بهذا النظام الانتخابي. فهذا الكاتب يرى أنه في العديد من الدول الأوروبية التي طبقت نظام التمثيل النسبي خلال عقود لم تكن هناك سوى حالات نادرة حيث تعرضت حكوماتها للهزات والانقسامات الحزبية. إن معظم البلدان التي أخذت بنظام التمثيل النسبي، باستثناء إيطاليا كما يقول المؤيدون لهذا النظام، حققت نتائج إيجابية وكانت حكوماتها فعالة في قيامها بأعبائها العادية. إضافة إلى ذلك يقول هؤلاء الكتاب أنه بالرغم من تواجد عدد من الأحزاب بالجهاز التشريعي بتلك البلدان، أي ثلاث أحزاب فما فوق، فإن تلك الأحزاب عادة ما تتحالف في شكل قطبية ثنائية، بين اليمين واليسار، وتنحى نحو تشكيل تحالفات برلمانية شبيهة بنظام الحزبين.¹²

ومن الانتقادات الموجهة ضد نظام التمثيل النسبي القول أن ذلك النظام قد يمنح أيا من الأحزاب الصغيرة فرصة التحكم في تشكيل التحالفات البرلمانية وإعطائها قوة ونفوذا أكثر مما تستحق، وبالتالي ربط مصير التحالف واستمراره بتحقيق رغبات تلك الأحزاب الصغيرة. هذه الانتقادات ترى أنه ليس من مبادئ الديمقراطية إعطاء الفرصة للأحزاب الصغيرة للتحكم في نتائج

الانتخابات وتحدد الحزب الفائز بها، خاصة إذا تحالف حزب صغير مع الحزب الذي يأتي في الترتيب الثاني، في حالة عدم حصول أي من الأحزاب على أغلبية تمكنه من تشكيل حكومة بمفرده. لكن يرد المؤيدون لنظام التمثيل النسبي بأن ذلك لا يحدث إلا في حالات نادرة، لا تتجاوز 12% من الحالات. كذلك يمكن التخفيف من آثار تلك التحالفات بإلزام الأحزاب بالإعلان عن تحالفاتها الحزبية المقبلة قبل موعد الانتخابات وظهور نتائجها.

ومن الانتقادات الموجهة ضد نظام التمثيل النسبي أيضا القول أن ذلك النظام قد يساهم في تفتيت النظام الحزبي إلى جماعات متناحرة، أي بلفنة المجتمع ونظامه الحزبي. فمثل هذا النظام الانتخابي لا يصلح لمجتمع شديد التنوع الثقافي والعرقي كالمجتمع الأميركي. مثل هذه المجتمعات تحتاج إلى نظام انتخابي يساهم في وحدة الأحزاب وتماسكها لا نظام يزيد في انقسامها. لكن المؤيدون لهذا النظام يقولون أنه نظام يشجع الأحزاب على "الحوار والتفاوض"، أي عند ما تنتهي فترة الانتخابات وتبدأ مرحلة تشكيل التحالفات. ومرحلة التفاوض هذه تتم داخل البرلمان.

كما يضيف أنصار نظام التمثيل النسبي بأنه نظام يليق بحال المجتمعات الشديدة الانقسام حيث حقق تطبيقه في جنوب إفريقيا وإيرلندا الشمالية نجاحا ملحوظا.

ومن الاعتراضات على تطبيق نظام التمثيل النسبي أيضا القول أنه نظام يزيد في تكاليف الحملة الانتخابية نتيجة اعتماده على دوائر انتخابية أوسع، أي اتساع الرقعة الجغرافية للدائرة الانتخابية. ويرد المؤيدون لهذا النظام، على هذا الانتقاد، أنه مادام الحصول على نسب أصغر من أصوات الناخبين، مثل 10%

أو 20 % يكفي للفوز بالانتخابات فإن المرشحين ليسوا مضطرين للقيام بحملة انتخابية عبر كافة المناطق التابعة للدائرة الانتخابية بل كما يحدث بالفعل يكفيهم التركيز على بعض المناطق حيث يتواجد مناصروهم ومؤيدوهم.¹³

لكن في رأيي أن بعض هذه الحجج مردود عليها ولا تمثل سوى وجهات نظر سياسية متباينة و مجرد تعبير عن مصالح مختلفة أو إرضاء لرغبات الحكام. كذلك فإن هذه الآراء لا تستند إلى دراسات وتجارب فعلية أو ميدانية، والدليل على ذلك فإن الأخذ بنظام الأغلبية في كل من أمريكا وبريطانيا، رغم بعض السلبيات، لم يضعف المعارضة (الممثلة في الحزب الجمهوري أو الحزب الديموقراطي بالنسبة لأمريكا، أو حزب العمل أو حزب المحافظين أو الحزب الثالث بالنسبة لبريطانيا) ولم يزلها من الوجود، رغم أنه أضر بالأقليات مثل السود والهنود الحمر والمسلمين، وغيرهم. كذلك فإن فرنسا قد طبقت كلا من نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي خلال عهد الجمهورية الثالثة (1875-1940)، وخلال الجمهورية الرابعة (1946-1958) ولم يكن لذلك تأثير بليغ بالنسبة لعدد الأحزاب أو دورها في الحياة السياسية. بل إن تأثيرات نظام التمثيل النسبي كانت سلبية وعكس ما يدعيه البعض فقد ساهمت في خلق عدم استقرار حكومي، وإن كان النظام الانتخابي ليس هو الوحيد الذي أدى إلى تكاثر الأحزاب ومنع الاستقرار الحكومي الذي عرفته فرنسا خلال الفترة الممتدة من 1875 إلى 1958 لأن عوامل أخرى، اجتماعية على الخصوص، تسببت في انعدام الاستقرار المطلوب للحكومات. لقد عانت فرنسا من مشكلة انعدام الاستقرار الحكومي طيلة حياة الجمهورية الثالثة حيث لم يتعد معدل بقاء الحكومة أو الوزارة في الحكم التسعة (9) شهور. كذلك استمر انعدام الاستقرار الحكومي خلال حياة الجمهورية الرابعة ولم يتعد معدل بقاء الحكومة في

الحكم سبعة (7) شهور ولذلك اضطر الفرنسيون إلى تغيير النظام الدستوري في عام 1958 لخلق الاستقرار الذي كان مطلوبا آنذاك. كذلك فإن تطبيق نظام الأغلبية الانتخابي قبل تبني نظام التمثيل النسبي في الجزائر لم يكن لذلك دور قوي في ظهور الأحزاب السياسية أو انعدامها لأن ذلك يعود لأسباب وعوامل غير الأسباب والعوامل القانونية، بل يرجع الأمر للأسباب والعوامل الثقافية والتاريخية والأيدولوجيات المنتشرة في المجتمع و إلى انقسام المجتمع إلى تلك الأيدولوجيات المختلفة. فالأحزاب السياسية في الجزائر كانت موجودة ومعروفة قبل ظهور تلك القوانين الانتخابية وقبل الاعتراف الرسمي بالتعددية الحزبية.

كذلك وجهت لنظام الاقتراع النسبي انتقادات أخرى تتمثل في مسألة التعقيد سواء تعلق الأمر بإجراء العملية الانتخابية، أو بتحديد ومعرفة الفائز بالانتخابات، مما يطيل العملية الانتخابية ويشجع على التزوير ويصعب من مهمة الرقابة والمراجعة، وخاصة دور الرقابة الشعبية والرقابة من طرف المواطنين والمعارضة. وهذه السلبيات تزداد سوءا خاصة إذا تعلق الأمر ببلد نامي مثل الجزائر.

وعلى أية حال فإن نظام التمثيل النسبي رغم أنه قد لا يلائم بعض الأنظمة السياسية المعروفة بكثرة الأحزاب والأيدولوجيات خاصة إذا كان الهدف هو المحافظة على الاستقرار الحكومي فإنه مع ذلك يعد الأفضل والأنسب لبناء نظام ديمقراطي، عادل ومنصف بالنسبة لشرائح المجتمع والأحزاب السياسية المختلفة.

ضمان سلامة الانتخابات

يعتبر مبدأ سلامة الانتخابات من المبادئ المسلم بها في الفكر الديمقراطي. ولذلك أكدت معظم دساتير العالم على ضرورة توفير الشروط الموضوعية واللازمة لنجاح العملية الانتخابية. ومن الشروط الضرورية لإنجاح الانتخابات شرط سرية التصويت، وشرط المساواة بين الناخبين والمرشحين، وحق المرشحين في متابعة سير العملية الانتخابية والرقابة عليها، وكذا منع كل تلاعب بإرادة الناخبين والتأثير عليهم بطرق غير مشروعة. كذلك يمكن أن تتضمن هذه الإجراءات شروطاً أخرى قد يرى المشرع الدستوري فيها فائدة لإضفاء صفة الشفافية والمصداقية على الانتخابات. ومن هذه الشروط حرمان بعض الأسلاك الحكومية من ممارسة حق الانتخاب حتى لا يكون هناك إخلال بسلامتها أو طعن في نزاهتها. مثال ذلك منع القضاة والعسكريين وغيرهم من ممارسة حقهم في الانتخاب رغبة في تفادي كل ضغط على الناخبين، تجسيدا لمبدأ المساواة بين المرشحين.

لقد بات من الضروري ضمان سرية الانتخاب لكي يتمكن الناخب من الإدلاء بصوته ويختار ممثله عن قناعة وحرية ودون أن يتسبب له ذلك في إحراج. ومن الشروط اللازمة لتجسيد هذا المبدأ وتحقيقه على أرضية الواقع ضرورة قيام الإدارة بتوفير الأماكن الملائمة لأداء التصويت وتوحيد شكل أوراق الانتخاب، وعدم كشف بطاقة الانتخاب عند وضعها في الصندوق وعدم وضع أية علامات أو إشارات عليها.

أما شرط المساواة بين الناخبين والمرشحين فهو كذلك مبدأ ديمقراطي ومشروع لاختيار الأحسن لتمثيل الشعب وتحقيق العدالة بين الأحزاب و

دراسة تحليلية للنظم الانتخابية المطبقة في العالم..... أ. عبد بوجللال

المرشحين. يتحقق هذا الشرط عندما يضع القانون شروطا عامة ويفرضها على المرشحين والناخبين بشكل مجرد ودون تمييز، أي عدم التمييز بين مرشح السلطة والمعارضة مثلا.

كذلك يتطلب هذا الشرط تحقيق المساواة بين المرشحين في توزيع الأموال العمومية واستغلال وسائل الإعلام لأغراض الدعاية الانتخابية وعدم التمييز بين المرشحين بسبب اتجاهاتهم السياسية أو انتمائهم العرقي أو الديني أو غير ذلك.

لكن إذا كان من الممكن فرض بعض الرقابة الناجحة على استعمال المال العام فإنه من الصعب جدا فرض رقابة مماثلة على استعمال المال الخاص. فهناك بعض البلدان حاولت فرض حدودا معينة على الإنفاق على الحملة الانتخابية لكن دون جدوى لأن المرشح يمكنه تجاوز تلك القيود بكل سهولة.

ويقتضي شرط المساواة بين المرشحين أيضا تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية متساوية من حيث عدد الناخبين والمرشحين. فقد تهدف بعض السلطات الحاكمة إلى تقسيم الدوائر الانتخابية بشكل يسمح لها بتحقيق انتصار في الانتخابات على حساب الأحزاب المعارضة. لكن هذه الأساليب تتنافى وأهداف شفافية الانتخابات.¹⁴

هل ستغير القوانين من عقليات وتصرفات المتصارعين على الحكم؟

إن مراجعة بعض الأعمال والمؤلفات التي اهتم أصحابها بدراسة الأنظمة الانتخابية المطبقة في دول العالم تكشف لنا عن وجود رأي سائد لدى فقهاء القانون الدستوري يعطي أهمية بالغة لدور النصوص القانونية في تأسيس وتشكيل الأحزاب السياسية وتحديد دورها السياسي داخل البرلمان وخارجه،

وكذا دور القوانين في تغيير ذهنيات وممارسات الحكام. لكن أصحاب نظرية المدخل القانوني كثيرا ما يخطئون، في تقديري، عندما يمنحون أهمية مبالغ فيها لدور الدساتير والقوانين في تشكيل الأنظمة السياسية وتحديد سماتها وخصائصها العامة، خاصة وأن هذا الرأي يعتبر الغالب في كتب القانون الدستوري المعروفة في العالم العربي وفرنسا. إن خصائص الأنظمة السياسية، بما في ذلك الثقافة السياسية، لا تحدد ها القوانين وحدها وإلا أمكن القول أن بلدانا مثل البلدان العربية يمكنها استيراد القوانين والحلول الجاهزة من الغرب وتطبيقها هناك بهدف القضاء على المشاكل المتعددة وتحقيق قفزة نوعية في مجال التنمية والتحديث الاجتماعي وبناء دولة الحكم الراشد التي أعني بها اعتماد مبدأ الكفاءة والجدارة في منح المناصب القيادية، واستغلال الموارد المادية والبشرية لصالح أفراد المجتمع، وممارسة الحكم وفقا لشروط الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. أما هدفها فيتمثل في بعث الثقة والطمأنينة والسكينة لدى كافة المواطنين المقيمين بدولة ما.

إن المسألة لا تتوقف عند دور القوانين وحدها. بل هناك عوامل عديدة متشابكة ومتداخلة ومتفاعلة يمكن إرجاعها إلى عوامل اجتماعية وتاريخية وحضارية وثقافية وغيرها، إلى جانب دور القوانين، كلها تشترك في تحديد خصائص وصفات معينة للأنظمة السياسية. ومن هنا يمكن القول أن أي تغيير على مستوى الأنظمة السياسية، أو على مستوى عقليات وتصرفات الحكام والمحكومين، يتطلب وقتا وجهدا ومثابرة ونضالا مستمرا وتضحيات جسام من طرف البعض منا حتى يمكن للقوانين المعتمدة أن تحقق نتائج مثمرة وإيجابية وتكون عملية في نفس الوقت.

ولكن رغم هذا الاعتراض فإنني لا أنفي ما للقوانين من دور إيجابي ومساهمة فعالة في تطوير المجتمع وتحديثه بشرط تبني قوانين ملائمة وبطرق شفافة ومنصفة، أي باعتماد مبدأ الديمقراطية في إثرائها وتعديلها وسنها، خاصة إذا تعلق الأمر بالقوانين التي تحدد كيفية وصول القادة إلى المناصب العليا في الدولة. إن ما يعاب على أنظمتنا في واقع الأمر هو الاقتباس المشوه من الديساتير والقوانين الغريبة بعد أن تجرد من كل محاسنها ومزاياها رغبة في الحفاظ على الأنظمة البالية من أجل الدفاع عن المكاسب والمصالح الشخصية للحكام واستهانة بالشعوب المغلوبة على أمرها.

كذلك قد ترغب بعض القوى الأجنبية في إطالة عمر الأنظمة الفاسدة خدمة لمصالحها في تلك البلدان. لكن رغم الصعوبات الميدانية المتمثلة في غياب التشريع الملائم فإن هناك محاولات جادة لتصحيح تلك الأخطاء والثغرات الموجودة بالديساتير والقوانين المختلفة المطبقة في بلد ما كالجزائر. فالجزائر من بين الدول التي شرعت في السنوات الأخيرة في مراجعة قوانينها مراجعة شاملة وجادة من أجل تحديث المنظومة القانونية في جميع مجالات الحياة العامة: المجال الجنائي، التجاري، الأسرة وحقوق الإنسان، والإعلام، وغير ذلك. إن نكران الجهود التي تبذل في هذا الاتجاه لا يشجع أولئك الذين أخذوا على عاتقهم مهمة تحديث الدولة الجزائرية تماشياً مع روح العصر وتلبية لمطالب جماهير الشعب، ورغبة في كسب رهان التنمية في شتى المجالات. إن نكران مثل تلك الجهود لا يخدم سوى أغراض أولئك الذين يرغبون في استمرار الوضع المتأزم واستمرار الفساد والتخلف بجميع أشكاله. بالطبع إن بقاء مثل تلك الوضعية المأساوية لا يخدم مصلحة البلد ولا يخدم أهداف الغالبية العظمى من أفراد الشعب.

والجزائر أخذت بنظام الاقتراع الأكثرى الفردي ثم عدلت عنه لتبنى نظام التمثيل النسبي وذلك تلبية لرغبة الأحزاب الصغيرة وتشجيعا لها، ودعمًا للتجربة الديمقراطية الحديثة النشأة. لكن هذا الخيار لا يخلو من بعض السلبيات ذلك أن كثرة الأحزاب قد تؤدي إلى تفتيت المجتمع وتمنع النظام من تشكيل أغلبية برلمانية متماسكة تساهم في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي المطلوب. غير أن النظام الجزائري يبدو، من ناحية، أنه لا يعطي أهمية لاثقة للأحزاب السياسية والمؤسسة التشريعية، وأنه يعتمد على الجهاز التنفيذي بقيادة السيد رئيس الجمهورية. لكن هذا التوجه يبدو غير مأمون العواقب خاصة إذا ما طالب السيد رئيس الجمهورية بممارسة صلاحياته كاملة غير منقوصة وفقا لأحكام الدستور. فقد يؤد ذلك الخيار إلى الإخلال بمبدأ توازن السلطات، ويهمش دور البرلمان والأحزاب السياسية والحكومة بصفة عامة. لكن، من ناحية أخرى، يظهر أن النظام الجزائري يعتمد أحيانا على العلاقات الشخصية وغير الرسمية في حل مشاكل الحكم وقضايا المواطنين، وأن السيد رئيس الجمهورية يجد نفسه أحيانا مضطرا لتقديم تنازلات خدمة لمصلحة الوطن، ورغبة في تحقيق السلم الاجتماعي الضروري. حدث ذلك إبان الأزمة التي عرفتها منطقة القبائل في السنوات الماضية حيث عدل الدستور وتم الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة وطنية تفاديا للاضطرابات الاجتماعية الخطيرة.

وبذلك نأتي على وصف وتحليل أهم الأنظمة الانتخابية المطبقة في بلدان عدة خاصة نظام الانتخاب الفردي ونظام الانتخاب بالقائمة، قائمة حزبية أو قائمة مقدمة من طرف مرشحين أحرار. كذلك اشتملت الدراسة على تحليل ووصف نظام الانتخاب بالأغلبية ومقارنته بنظام التمثيل النسبي، وأخيرا تم

دراسة تحليلية للنظم الانتخابية المطبقة في العالم..... أ. عبد بوجلال
التطرق إلى موضوع القوانين ومدى مساهمتها في تغيير وتطوير عقليات
وسلوحيات الأفراد المتنافسون على المناصب الحكومية.

الهوامش:

¹ Douglas J. Amy "What are Voting Systems and Why are They

Important?"

http://www.mtholyoke.edu/acad/polit/damy/BeginnnningReading/why_are_voting_systems_important.htm

² د. عبد الغني بسيوني عبد الله ، النظم السياسية والقانون الدستوري ، (الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1993)، (صص. 222-227).

³ أندري هوريو André Hauriou القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ، الجزء الأول ، ترجمة، علي مقلد، شفيق حداد و عبد الحسن سعد، الطبعة الثانية (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 1977) (ص. 264).

⁴ د. نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية و القانون الدستوري، المكتبة القانونية ، رقم 300 (عمان: مركز غنيم للتصميم والطباعة، 1999). (صص. 318-323)؛

راجع أيضا عبد الغني بسيوني عبد الله ، مرجع سابق ، (صص. 227-230).

⁵ . نعمان أحمد الخطيب، مرجع سابق، ص. 321.

³ د. نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية و القانون الدستوري، المكتبة القانونية ، رقم 300 (عمان: مركز غنيم للتصميم والطباعة ، 1999) (ص. 330-331).

⁷ R.M. Punnett, British Government and Politics , fourth Edition,(London:Heinemann Education Books,1980) (pp. 33-163) ; Gordon Smith, Politics in Western Europe, Third

Edition (London : Heinemann Education Books, 1980) (pp.66-101).

⁸ .نعمان أحمد الخطيب، مرجع سابق، (صص.332-331).

⁹ . André Hauriou مرجع سابق.

¹⁰ .أندري هوريو، مرجع سابق، ص. 264-272 ؛ سعيد بو الشعير ، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، الجزء الثاني(الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1994) ص.112-119.

¹¹ . Douglas J. Amy , Common Criticisms of PR and Responses to Them, http://www.mtholyoke.edu/acad/polit/damy/articles/common_criticisms_of_pr.htm

¹² .Ibid.

¹³ .Ibid.

¹⁴ .د. نعمان أحمد الخطيب، مرجع سابق، (ص.275-315).